# العراق:

## بركان الدم
## واللغة المتفجرة

د. محمد جاسم فلحي

قضية العراق أصبحت موضوعاً ساخناً في فضاء السياسة والإعلام ،منذ عقود طويلة من الزمن المر، ويبدو أنها سوف تستمر لسنوات مقبلة،وقد كثرت التحليلات والتوقعات والتنبؤات والمقترحات من أجل الخروج من النفق الذي يعيش فيه شعب العراق، وحاول الكثير من المحللين والخبراء السياسيين والإعلاميين تشخيص الأسباب والعلل ووضع المعالجات المناسبة، دون جدوى، مع الأسف، فالصراع السياسي على السلطة والنفوذ والثروة ما زال متصاعداً،وقد جرى تبسيط مكونات وآليات ذلك الصراع الدموي من خلال ثنائيات محددة،مثل: الحاكم الظالم والشعب المظلوم،أو السلطة الحاكمة والمعارضة،أو الملحد والمؤمن، أو العربي والكردي، أو الشيعي والسني، وقد توزعت الأدوار والمواقف بين الفرقاء العراقيين، وتباينت الأهداف وتضاربت المصالح،وبرزت لغة الحوار والاختلاف والصراع، وبخاصة في ظل المناخ الديمقراطي المفترض الذي يسود في العراق حالياً، بعد عقود من الاستبداد تميزت بغياب الصوت الآخر،في داخل الوطن،ومحاولة إسكات الأصوات القادمة من وراء الحدود بالتشويش والمسدس الكاتم!

في لحظة صافية من غبار الزمن، وبعيداً عن سحب الدخان وأصوات الانفجارات، وضجيج التصريحات والأخبار المتناقضة،يمكن للمرء أن يرى بوضوح أن السر في مأساة العراق،هو (غياب الثقة) بين العراقيين،حكومة وشعبا، وسيادة منطق الإلغاء والتخوين والتكفير بين قياداتهم السياسية والدينية والاجتماعية، وذلك بسبب الفشل في احتواء (التعدد) القومي والديني والمذهبي والحزبي، في بلد صغير نسبياً،حسب المقاييس السكّانية والجغرافية، عجزت قياداته الحاكمة، منذ مطلع القرن العشرين،حتى اليوم، في تكوين نظام سياسي يضم الجميع ويحتوي التعدد، ويوفر العدالة،ويحقق الأمن ويضمن الرزق الكريم،لسكانه جميعاً،وهذه القضية كانت وستظل التحدي الذي يواجهه أي نظام سياسي في العراق،رغم محاولة بعض السياسيين إخفاء رؤوسهم في الرمال، خشية رؤية الصورة الصادمة، أو الضحك على أنفسهم قبل غيرهم بالقول أن التعدد يمثل عنصر قوة، وأن الشعب العراقي لم يكن يعاني من مظاهر التفرقة القومية والطائفية، وأن هذه المظاهر برزت بعد الاحتلال

**الأميريكي، أو الزعم أن الدستور الحالي والنظام الديمقراطي الجديد قد تجاوز هذه القضية وحلها نهائياً.**

# فرصة للتفكير!

لعل مناسبة قيام نظام ديمقراطي تعددي،بعد الغزو الأميركي في ربيع عام ٢٠٠٣ واسقاط الدكتاتور صدام حسين واجتثاث حزب البعث، يعد فرصة للعراقيين جميعاً، في التفكير في مصير بلدهم في مرحلة جديدة، تصفو فيها العقول، وتتخلص النفوس من مغريات الدنيا، ويتجنب الحكام التعصب والخصام، ويبتعدون عن نزعات التجبر والتفاخر،فالله لا يحب كل مختال فخور، ولا يحب سبحانه إلا الصادقين المتطهرين الصابرين، وهؤلاء قلة قليلة في ظل الفساد وتلوث المجتمع وغياب الإيمان الحقيقي، وتغييب الضمير في سلوك الكثير من الناس،وبخاصة الأحزاب المتنافسة على السلطة، مع الأسف،حتى أصبح الدين الزائف لديهم يعني التعصب والانغلاق والكراهية، وأصبحت المقاومة والجهاد لدى بعضهم تعني الإرهاب والقتل والتدمير، وباتت إبادة الأبرياء من سبل التقرّب إلى الله،ولعل في ذلك تفسير لمحنة شعب العراق، منذ عقود عدة حتى اليوم، ولا أريد أن أصف بالسوء وطني الذي طالما تباهيت أمام الآخرين، بحضارته العريقة وثقافته المتنوعة وأخلاقه الطيبة،ولكن على كل ذي عقل وبصيرة أن يتأمل ويقول الحق،مهما كان الثمن،لعلنا نجد بصيص نور، يقربنا من الله ويهدينا إلى الحقيقة المفقودة،ويرشدنا إلى طريق البناء والمستقبل بدلاً من الصراع والاختلاف والتناحر والخصام والموت والانتقام المتبادل!

من المعروف أن العراق بلد محاصر بين أمم ودول عديدة،مثل إيران من جهة الشرق، وتركيا من جهة الشمال،وسوريا والأردن من جهة الغرب،والسعودية والكويت من جهة الجنوب، وقد كان العراق طوال تاريخه البعيد في قلب الصراع في منطقة الشرق الأوسط، ويعد ساحة مفتوحة لغزوات وأطماع الآخرين، وبخاصة جيرانه من كل جانب،حيث تركت تلك الحروب والنزاعات المتكررة ندبات عميقة وجروح غائرة في طبيعة المجتمع العراقي وسلوك الشخصية العراقية، حتى بات السلوك التقليدي اليومي بين العراقيين أنفسهم، أومع غيرهم، يميل إلى العنف وفقدان الثقة بالآخرين،والتخوين، والرغبة في المغالبة والانتقام،إلى جانب لغة مليئة بمفردات المجاملة والتودد الزائف،وازدواجية عجيبة بين قيم البداوة والتحضر،وتناقض واضح بين مظاهر الإيمان والإلحاد،وغيرها من الصفات والظواهر التي شخصها عالم الاجتماع العراقي المرحوم الدكتور علي الوردي في جميع مؤلفاته،ومن أشهرها كتاب(لمحات اجتماعية في تاريخ العراق الحديث) ويستطيع من يريد التعرف على تفاصيلها أن يعيد قراءة تلك الكتب، التي مضى أكثر من نصف قرن على نشرها، لكنها ما تزال صادقة، فيما نعيشه اليوم من واقع مرير،حيث تفاقمت الكثير من تلك السلوكيات والظواهر السيئة التي كان ينبغي اختفاؤها وتجاوزها في ظل تطور الحياة ومظاهر التنوير التي سادت العالم كله، منذ بداية القرن العشرين،ولعل من أخطرها التعصب العرقي والديني والمذهبي،وإن أسوأ ما في ذلك التعصب هو أن يتحول إلى سلوك سياسي، يؤدي إلى الاقتتال والإبادة، وقد أسهمت في تكريس هذه الأمراض الاجتماعية والسلوكيات الخاطئة، عوامل عديدة من أهمها، الهيكل السياسي الذي شيدت عليه الدولة العراقية الحديثة،منذ تأسيسها على يد البريطانيين، في مطلع القرن العشرين،حيث اقيمت المملكة العراقية،عام١٩٢١ ، وهو الهيكل المصطنع الذي لم يزرع في نفوس العراقيين سوى الشعور بالظلم وعدم العدالة، بدلاً من الوحدة الوطنية المفترضة،حيث قامت بريطانيا ب(تصنيع) نظام ملكي، يشابه النظام البريطاني، مع فارق بسيط وهو(استيراد) الأسرة الهاشمية من الحجاز، وتنصيب فيصل الأول ملكاً على العراق بعد فقدان ملكه في سوريا وطرده من قبل الفرنسيين،وقد كان العراق في تلك الفترة،يعاني من التمزق والضياع، بعد خروجه من الاحتلال العثماني(التركي) الذي شهد موجات كر وفر وصراع قومي ومذهبي مع دولة إيران المجاورة، استمر لعدة قرون، وعلى هذا فإن العراق،الذي وقع تحت الاحتلال البريطاني، بعد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى،لم يكن دولة،وكان أقرب إلى كونه

تجمع من الشعوب والطوائف والقبائل التي تبحث عن هويتها في ظل الاحتلالات المتعاقبة،والصراعات القبلية والطائفية، وكانت ثورة عام ١٩٢٠ ضد الاحتلال البريطاني أول واقعة تاريخية عبّرت عن وجود مخاض لميلاد(أمة عراقية) تريد أن تولد من جديد، فتمت الولادة القيصرية على يد المحتل البريطاني، وفق مقاييسه الاستعمارية ومصالحه،وذلك بمشاركة فئة قليلة من العراقيين، ومن ثم فإن النظام الملكي، الذي دام نحو أربعة عقود، حتى سقوطه عام ١٩٥٨ في انقلاب عسكري، قد فشل في تحقيق أهم الأهداف التي كان ينبغي العمل على تحقيقها في مرحلة التأسيس، وهو زرع الشعور بالانتماء الوطني،وتذويب الفوارق،بدلاً من تكريس الانقسام العرقي والديني والطائفي،فعلى الصعيد الخارجي ظلت قضايا ترسيم الحدود مع الدول المجاورة تمثل ألغاماً قابلة للانفجار، في أية لحظة، تهدد كيان الدولة الوليدة بحروب دامية ونزاعات مستمرة،أدت، فيما بعد، إلى نشوب حربين رهيبتين ضد إيران والكويت،دمرتا قدرات العراق وثرواته لعدة أجيال قادمة.

في المجال الاقتصادي،لم تستثمر الثروة النفطية الهائلة في تحقيق التنمية والرفاهية،ولعل تلك الثروة السائبة تُعد أحد أسباب المأساة العراقية،فلم يشهد العراق استثمارا عاقلاً لهذه الثروة في خدمة المجتمع، وذلك بالمقارنة مع النموذج الخليجي الذي جعل من ثروة النفط مادة لاصقة لتجميع أمارات بدوية وقبائل متنازعة، وضمها في بلدان حديثة متطورة، بسرعة فائقة!

في مجال الخدمات والبنية التحتية،كان البناء بطيئا ومتعثراً،لا يتناسب طردياً مع التزايد السكاني وتغير ظروف الحياة،حيث تفاقمت، في ظل الحروب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، أزمات السكن والنقل والكهرباء والمياه والصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم.

بعد فترة قصيرة من الانتعاش النسبي في السبعينيات، من القرن العشرين،بسبب ما يسمى(الفورة النفطية)، دخل العراق منذ بداية الثمانينيات مرحلة الحروب المدمرة والحصار الدولي، وتراجعت قدرات الدولة إلى الوراء،واكتفت الحكومة بتوفير الحماية الأمنية لقصور الدكتاتور صدام وعائلته،وتركت المجتمع يتخبط في الفوضى،فانهارت الخدمات وتزايد الفقر والحرمان والجوع،إلى جانب تصاعد الإجراءات القمعية البشعة،مثل قطع الألسن والأذان والأيدي، وتغييب الآلاف من المعارضين في المقابر الجماعية، وتحريم الرأي الآخر، ومنع السفر وغيرها، في حين كانت دول مجاورة، أغلبها لا يمتلك أية ثروات طبيعية مثل العراق، تحقق قفزات

هائلة في سبيل توفير الحياة الكريمة لشعوبها، وقد اضطر العراقيون للهجرة والتشرد على أرصفة الشوارع في الدول القريبة والبعيدة، التي لم تعاملهم باحترام أبداً، فمن لا يجد الكرامة في وطنه، وبين أهله، ينبغي أن لا يتوقع الحصول عليها من الآخرين!

أما على الصعيد الداخلي فقد بقيت القضية الكردية وعلاقة الأكراد في شمال العراق مع السلطة في بغداد دون حل وطني سلمي،تستنزف قدرات الجيش العراقي في حروب داخلية جبلية، ليس فيها منتصر أو مهزوم،في الأغلب، وظلت هذه القضية نازفة، ومفتوحة على المجهول، حتى يومنا هذا،وقد تكون أكثر تعقيداً في المستقبل، إذا ما تهيأت الظروف الإقليمية والدولية لإعلان الأكراد تحقيق حلمهم في قيام دولتهم المستقلة، وقد كانت آخر محاولات الأكراد نحو الاستقلال اجراء الاستفتاء على انفصال اقليم كردستان في يوم ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧، وقد رفضته الحكومة الاتحادية في بغداد رغم تصويت الأكراد على تأييد الانفصال بنسبة تزيد عن٩٠%.

وعلى الصعيد المذهبي كان هيكل الدولة يعاني من التشوه والاختلال، فقد كانت الأكثرية تنظر إلى نظام الحكم على أنه(حكم الأقلية) سواء في العهد الملكي، أو في العهد الجمهوري زمن الانقلابات والدكتاتوريات العسكرية، وآخرها صدام الذي اختزل السلطة في حزب البعث ثم في مدينة تكريت ثم في عشيرته ثم في أسرته حتى سقوطه الرهيب!

## عاصمة الفقراء

من الناحية الديموغرافية لم يكن من الصعب أن يلاحظ المرء أن سكان ضواحي بغداد الفقيرة كانوا قادمين من الريف،وبخاصة من جنوب العراق، يحملون معهم انتماءاتهم القبلية والطائفية،ويتفاخرون بها،أمام المجتمع البغدادي الارستقراطي التقليدي الذي ظل يطلق النعوت البذيئة ويلصق الصفات السيئة بهؤلاء الوافدين من الأرياف، الذين فرضت كثافتهم العددية تدريجياً، منذ السبعينيات،من القرن الماضي، على مدينة بغداد كلها، صبغة ريفية جنوبية واضحة،يمكن أن يجدها المرء ظاهرة في اللهجة السائدة والملابس وطرق المعيشة، وفي الأغاني والتمثيليات والمسرحيات والشعر الشعبي،التي تعبر عن خصائص الشخصية العراقية الأصيلة،والتي لم تحترمها السلطة الحاكمة،ونظرت إليها باحتقار دوماً،وكأنها قادمة من خارج الحدود، كما تبرز هذه الصبغة في المناسبات الدينية وبخاصة

عاشوراء، حيث تسود أجواء الحداد والحزن لمناسبة ذكرى استشهاد الإمام الحسين بن علي(عليهما السلام) في كربلاء،وهو سبط النبي محمد صلى الله عليه وسلم،قتله جيش الحاكم الأموي يزيد بن معاوية قبل أربعة عشر قرنا،فأصبح الإمام الحسين رمزاً لطائفة المسلمين الشيعة الفقراءالذين يمثلون الأكثرية من سكان العراق!!

إذا أردنا أن نعرف حصيلة العهد الجمهوري، في فترته الأولى، لغاية الانقلاب البعثي الثاني ١٩٦٨، فإن الأحزاب السياسية والحركات الجماهيرية التي تداخلت أدوارها مع المؤسسة العسكرية،وبعضها ذابت في تلك المؤسسة واندمجت معها كلياً، قد انشغلت بالصراعات على السلطة دون العمل على تحقيق الوحدة الوطنية وتعميق مشاعر الانتماء للوطن،ومن ثم أدت إلى زرع بذور الإحباط واليأس لدى قطاعات واسعة من الناس، لم تعد ترى في تلك الأحزاب والحركات، وحتى في الدولة نفسها، سوى وسيلة للقهر والتمييز،مما مهد لانتشار السلوك الانتهازي والرشوة والفساد الإداري والتهرب من المسؤولية الوطنية والهروب من أو التخلف عن أداء الخدمة العسكرية الإلزامية والرغبة في الاستحواذ على المال العام، بأية طريقة، وانتهاز أية فرصة لنهب الممتلكات والأموال العامة، في ما يسمى(الفرهود) وهي ظاهرة متكررة نتيجة الشعور بالحرمان والكراهية،ولم يتورع بعضهم عن القول(الدولة ليست دولتنا) وهي عبارة تعبر عن أزمة في المواطنة، وحالة من السلبية المطلقة.

يمكن القول أن أزمة النظام السياسي في العراق، قد استمرت في العهدين الملكي والجمهوري، وذلك بعد أن عجزت الدولة عن تقديم مكاسب حقيقية أو تلبية مطالب متزايدة لتلك الجماهير التي رقصت طرباً على أنغام الأناشيد الحماسية والخطب والشعارات الرنانة، طوال عشر سنوات، ثم وجدت نفسها صبيحة ١٧ تموز(يوليو)١٩٦٨ تستمع، عبر الإذاعة لبيان رقم واحد صادر من مجلس قيادة الثورة،الذي أعاد حزب البعث ببزته العسكرية إلى السلطة، حيث تزايدت أزمات النظام السياسي العراقي،التي كانت كامنة في بنيته وتركيبته منذ تأسيسه، لأنه نظام يفتقر للمشاركة الحقيقية بين جميع مكونات المجتمع، ويقمع تياراته السياسية، ويرفض مبدأ التداول السلمي للسلطة،ولم يسع من أجل توزيع الثروة بعدالة بين الناس، فأصبح الحاكم يمثل شخصية (روبنسون كروزو)،في رواية الكاتب الانجليزي دانيال ديفو الشهيرة، حيث يتسلط كروزو على تلك الجزيرة المتوحشة، فهو الوحيد الذي يمتلك السلاح والمال والكتاب المقدس،ويستخدمها ضد الآخرين، وعلى الجميع الخضوع لرغباته، دون

مناقشة أو اعتراض،وهو يصر على الجلوس على كرسي الحكم، لأطول مدة ممكنة،وربما حتى الموت أو القتل، ومهما كان الثمن الذي يدفعه الشعب،على شكل دماء مهدورة في ساحة الصراع الدموي على السلطة، وكان المعارضون يتقمصون مصير(مستر فرايدي) الذي لا بد أن ينتهي مقتولاً أو سجيناً أو مشرداً، وقد سادت مقولة في أوساط الحكم، حتى وقت قريب:" لقد جئنا إلى السلطة بالبندقية، ولا نخرج منها إلا بالبندقية".. ولم يخطر في بال أولئك أبداً أنهم سيهربون،من قصورهم، ذات يوم، أمام زحف الدبابات الأميركية القادمة من وراء البحار والصحارى، وكأنه قد كتب على شعب العراق،خلال قرن من الزمن، أن يعيش بين احتلالين،كأنهما قوسين متقابلين، أولهما بريطاني، في مطلع القرن العشرين، وثانيهما أمريكي، في بداية القرن الحادي والعشرين، ولا يفصل بينهما سوى قصة صراع ودمار وفشل في تكوين دولة متطورة ومجتمع متسامح،وقد انعكست آثار ذلك كله على نفسية الناس وأوضاعهم المعيشية القاسية التي أفرزت قيماً اجتماعية مشوهة، وبيئة مشبعة بالحقد والكراهية والشكوك، صالحة لإنتاج وتسويق أسوأ ما شهدته القرون الغابرة من ظواهر التعصب القومي والديني والطائفي،التي صيغت ضمن قوالب عصرية من الأحزاب والحركات السياسية، تحت شعار الديمقراطية،حيث بدأت مرحلة جديدة، سوف نقرأ بعض ملامحها لاحقاً!

# اللغة المتفجرة!

قد يستغرب الكثيرون ما أريد قوله حول تشخيص الداء، قبل معرفة الدواء،وذلك في ضوء تجارب شخصية متنوعة وقاسية أحياناً في الحياة والعمل الإعلامي والأكاديمي،والتحليل السياسي، في داخل العراق وخارجه،أقول أن المشكلة يمكن أن تنحصر بكلمة واحدة هي(اللغة) المتفجرة!!

لا تستعجلوا القبول أو الرفض،ولكن تابعوا معي الفكرة حتى نهاية القول، وستجدون أن مفردات لغتنا المتوترة، والتي يصاغ من منها خطابنا السياسي والإعلامي هي سر محنتنا، بسبب ضياع التفكير المنطقي، وغياب الحقيقة بين طرفي نقيض أقصاهما الصدق والكذب،وبينهما طيف متلون من التلفيق والتزوير والتلاعب بالألفاظ والخداع والتحيز والتهديد والوعيد، وهو قاموس عجيب من النادر أن نجد مثيلاً له في أية لغة أخرى، وقد

صبغت هذه اللغة المتفجرة الخطاب الحكومي خلال عهد الدكتاتورية،ثم استمرت في ظل الانقسام والصراع في عهد الديمقراطية.

# السياسة هي المسرح؟!

إذا كانت سلطة رجال السياسة اليوم تقوم، إلى حد كبير، على استخدام (السلطة الردعية ) أو على(شراء) خضوع الآخر لإرادتهم، فأن أغلبية هؤلاء الساسة يحاولون تقديم أفضل ما لديهم من اجل الوصول إلى(إقناع) ذلك (الآخر) بهم، وأن (الاقتناع الاجتماعي) يشكل الأساس المركزي في الممارسة الحديثة للسلطة، ومن المعلوم أن(المناظرات) التلفزيونية بين المرشحين للرئاسة، في بعض البلدان (مثل أمريكا وفرنسا)، تشكل عنصراً حاسماً في النجاح بسبب أهميتها على صعيد(الإقناع الاجتماعي) ومن ثم زيادة فرص الفوز في الانتخابات.

ويرى المفكر الفرنسي( جورج بالانديه ) أن السلطة، في عصر الصورة التلفزيونية، تبدو كأنها نوع من(الإخراج الدرامي ) أو(التمثيل السياسي) لجذب اهتمام وإعجاب الجمهور، ويقول:"لا توجد سياسة دون إخراج مسرحي أو إخراج سينمائي وتلفزيوني، ودون تهويل ودون طقوس وشعائر وأبهات ومظاهر تثير الخشية والرهبة، فالسلطة هي شئ (أكثر) من السلطة، وهي شئ مختلف تماماً عما يظنه الناس، وحتى الحاكمون أنفسهم، وفي كل الأزمنة والأمكنة، وتحت كل السماوات نجد أن الأنظمة تنتهي، ولكن (الحكم الممسرح) يبقى، ونجد أنه ينبغي على الحاكم أن يتصرف على هيئة (الممثل السياسي) من اجل أن يستولي على السلطة، ويحافظ عليها، وينبغي أن تكون الصورة المشكلة عنه، والآثار التي تولدها متوافقة مع ما ترغبه الرعية والجمهور، ولا يمكنه أن يحكم إذا كانت السلطة عارية على حقيقتها، ينبغي أن تكون (مقنعة ) وأن تبدو على غير ما هي عليه وأن توهم بأشياء كثيرة ليست حقيقية، السلطة هي المسرح".

نعم تلك هي الحقيقة(السلطة هي المسرح)، ومنذ نحو أربعة آلاف عام وضع أرسطو قواعد(فن الخطابة) من أجل الإقناع من خلال فنون الإلقاء والتمثيل المسرحي، ولم يتحدث كثيراً عن التفكير والأفكار الصائبة والخاطئة، فالمهم هو التأثير، وجاء ميكافيلي، ليستند إلى ذلك التراث الغربي في فن الخداع والإقناع، ويضيف إليه فنون التحايل المستور والمكشوف في القول والفعل، ما دامت الغاية تبرر الوسيلة، والوسيلة

تطورت كثيراً في العصر الحديث، فأصبحت تشمل كل ما ينشر ويبث عبر وسائل الإعلام والدعاية والحرب النفسية وغسيل الدماغ ومواقع التواصل الاجتماعي!

إذا كانت هذه مقدمات لا بد منها، فإنها لا ينبغي أن تبعدنا كثيراً عن صورة الواقع العراقي الحالي الزاخرة بالإثارة والتأثير، وقد لاحظت مثل الكثير من المتابعين، أن الخطاب السياسي والإعلامي أصبح يتمحور حول التنافس الانتخابي،بين الأحزاب العراقية التي توزعت حول ثلاثة محاور( الأحزاب الشيعية والأحزاب السنية والأحزاب الكردية) واعتمدت مبدأ (المحاصصة) في توزيع المناصب الحكومية، رغم أن الدستور العراقي الجديد ينص على مبدأ المساواة بين المواطنين العراقيين، مهما كانت انتماءاتهم العرقية أو الدينية، وقد وجدت بعض المحللين يبدون بعض التفاؤل بشأن تراجع الخطاب المذهبي(الطائفي) لصالح الخطاب(الوطني) في السنوات الأخيرة، وأن التحالفات والائتلافات السياسية الجديدة أصبحت عابرة للطائفة والقومية،من الناحية الشكلية، على الأقل،بعد أن خرج العراق من هاوية الحرب الأهلية،فهناك مسميات وطنية جديدة لكتل سياسية وأحزاب،التي أصبحت تخوض الانتخابات وفق شعارات وطنية، وهذه الأحزاب الحاكمة تمثل الشرعية السياسية فوق الأرض في مواجهة دولتين من الأشباح والقتلة الذين يعملون تحت الأرض وهما ما يسمى(الدولة الإسلامية\ داعش) و(دولة البعث) اللتين لا تعترفان بالصيغة الديمقراطية الراهنة، وتستخدمان خطاباً مشبعاً بالدم والحديد والنار!

# خيانة الوطن!

في قصيدة"غريب الخليج" للشاعر العراقي الراحل بدر شاكر السياب،نجده يتساءل بمرارة وحزن شديد، حيث يقول:

**"إنـــــي لأعجـــــب كيـــــف يمكـــــن أن يخـــــون الخـــــائنون أيخـــــــــــــون إنســـــــــــــان بـــــــــــــلاده؟ إن خان معنى أن يكون، فكيف يمكن أن يكون ؟!"**

هذه الكلمات الجارحة التي كتبها السياب، في الكويت، قبل وفاته، ستظل تستفز ضمير كل إنسان يمتلك الحد الأدنى من الشعور بالوطنية والشرف والنزاهة.. وقد ترددت كلمة(الخيانة) ومشتقاتها مثل(الخائنون) و(الخونة) و(التخوين) في قاموس السياسة العراقية، في نصف القرن الأخير، بكثافة عجيبة، فلم يسلم من هذه الصفات أحد من السياسيين البارزين، وتبادل الخصوم عملية(التخوين) من أقصى اليسار الشيوعي والبعثي، إلى أقصى اليمين الاسلامي!!

قلت أن سر مصائبنا وخصوماتنا وعداواتنا السياسية الراهنة والماضية، هي تلك اللغة السياسية والإعلامية المتفجرة المشحونة بخطاب إقصائي عدائي تخويني، لا يوجد مثيل له في أية لغة أخرى، ولعل محاولة تفكيك هذه اللغة وتحليلها يجعل من مستخدميها أقرب إلى العقلانية والحوار والتفاهم بدلاً من تبادل النعوت السيئة والشتائم الجاهزة!

وما دمت قد اخترت أكثر مفردات هذه اللغة خشونة وقسوة، وهي (الخيانة) التي قد تفضي بصاحبها إلى الموت،حسب قاموس السياسة العراقية، فلا بد أن أعود إلى مصدر هذه الصفة القاتلة المدمرة، التي جعلت من بلد الخيرات والثروات منكوباً بالنزاعات والصراعات الدموية، وذلك، ببساطة، لأن قادته يُخوّن بعضهم بعضاً، ومن ثم يستبيحون دماء بعضهم، ويهدرون دماء آلاف الأبرياء الذين يدفعون ثمن الخيانة، دون مقابل!!

في عالم السياسة المعاصرة، غالبا ما تنحدر المنافسة والصراع على السلطة إلى تسقيط الخصوم واتهامهم بالخيانة.. فما هي الخيانة السياسية؟؟

إن اغلب الحكومات والأحزاب والحركات السياسية تعتمد في عملها على مباديء آيديولوجية نظرية ودساتير وقوانين وبرامج عمل ومواثيق واتفاقيات،فإذا ثبت أن احد الأطراف قد تصرف بالضد أو عمل خارج إطار تلك العهود سراً،فإنه لابد أن يوصف بالخائن.

في العراق جرت العادة الحسنة، مثل كثير من الدول الإسلامية، على ترديد قسم بين المتعاهدين، ووضع اليد على القرآن الكريم،عند تكليف أي شخص بمسؤولية عامة أو منصب كبير، وهو قسم لو تعلمون عظيم، لكن بعض الناس سرعان ما يتناسون ذلك القسم، في ظل غرور السلطة وألاعيب السياسة ودهاليز الحكم،فيأتيهم العذاب الإلهي، بعد حين، لعلهم يصبحون عبرة لمن يعتبر.

العراق اليوم، بعد زوال نظام الحزب الواحد والقائد الأوحد(الدكتاتور صدام)،وفي ظل الديمقراطية الجديدة، يعيش عصراً جديداً من لتخوين والتخوين المضاد،مع الأسف، وكأن تاريخ الخيانات السابقة لم يمنحنا العبر والدروس المفيدة، لكي نعيش جميعاً بسلام وتسامح، في بلد يمكن أن يصبح جنة العالم،من خلال ثرواته الطبيعية والبشرية، لو تخلصنا من كلمة(الخيانة)!

# التظاهرات ولغة السلطة!

كشفت الاحتجاجات الشبابية،في العراق،عن أزمة في النظام السياسي القائم على مبدأ المحاصصة العرقية والمذهبية والحزبية،بدلاً من التوازن والمشاركة الوطنية التي يضمنها الدستور، وتزايد مشاعر الإحباط والرغبة في تغيير الأحزاب السياسية الحاكمة،من خلال قانون انتخابات جديد ومفوضية انتخابات مستقلة،وإجراء دورة انتخابية خامسة في صيف عام ٢٠٢١ يفترض ان تكون خالية من التزوير،تحت رقابة دولية.

المشهد السياسي العراقي يشهد انقساماً متزايداً بين تيارين متضادين أحدهما يميل إلى الولايات المتحدة الأميركية ويرغب في استمرار وجودها العسكري ومساعدة العراق في الحرب ضد الإرهاب،وثانيهما ينحاز إلى الموقف الإيراني المعادي لأميركا وإسرائيل، ويطالب بانهاء الهيمنة الأميركية على العراق،ولا شك أن ذلك الانقسام يعبر عن التأثير الخارجي في القرار السياسي العراقي.

الأحزاب الحاكمة واجهت تظاهرات شبابية واسعة، بعد أن فشلت في توفير الأمن والخدمات وغرقت بالفساد،كما بينت الاحتجاجات العنيفة انقطاع التواصل وعجز في الإقناع بين قيادات الطبقة السياسية والجمهور،وقد اتضح مقدار الهوة بين الجانبين،من خلال الخطابات الحكومية والبيانات الرسمية والحزبية التي رافقت تطور الأحداث،في خريف عام ٢٠١٩ ، ومن ثم تصاعدها الخطير في الأشهر الأخيرة،وهو ما يستدعي من رئيس مجلس الوزراء وفريق وزراءه ومستشاريه تبني خطاب سياسي عقلاني جديد،يقوم على المصلحة الوطنية والاستقلالية والحوار والتفاهم والإقناع في مخاطبة العقول الشابة الواعية التي تمثل أغلبية المتظاهرين السلميين المطالبين بالحقوق المشروعة والإصلاح والتغيير الديمقراطي.

كان عصر الثورات خلال القرنين الماضيين يعتمد على تحشيد الجماهير، حول قضية محددة، وتحريضها وتحريكها، عبر الخطاب الشفهي المباشر،أو من خلال وسائل الإعلام،لإسقاط الأنظمة السياسية أو تغييرها بقوة الاندفاع الجماهيري الهائل، وباستخدام أسلحة بدائية بسيطة، في كثير من الأحيان،ولعل جميع(الثورات) التي شهدتها المنطقة العربية، ومن بينها العراق،منذ بداية القرن العشرين، كانت تعتمد على ثلاثة أسلحة:بيان صادر من قيادة الثورة، وإذاعة مسموعة لتبليغ الجماهير بمضمون ذلك البيان وأسماء الثوار، وعدد من الدبابات والبنادق لمحاصرة القصر الملكي أو الرئاسي!

اليوم أصبحت الشاشة الصغيرة(تلفزيون أو هاتف ذكي) هي السلاح الفعّال، الذي لم يدرك أغلب السياسيين أبعاده ومعطياته وانعكاساته،ولم يفهموا لغة الوسائط المتعددة(الملتيميديا) والتفاعلية التي وفرتها تقنيات(الإعلام الجديد)،فلجأوا لوسائلهم القديمة في محاولات المنع والحجب والرقابة والتضليل والخداع لمواجهة المد الشعبي، الذي أصبح يتحرك بسرعة فائقة، متجاوزاً تلك الحواجز التقليدية ومحطماً جميع القيود المعروفة!

لم تعد لغة الوعد والوعيد صالحة في مخاطبة الناس من قبل الحكام،وقد سقطت لغة القوة والترهيب، منذ عقود، عندما أصبحت الموجات والشاشات وصناديق الاقتراع وسيلة الوصول إلى السلطة،وقد ظلت المنطقة العربية، مع الأسف، تعاني حتى وقت قريب،من عجز في تطوير الأنظمة الحاكمة، وهيمنة الخطاب الرسمي الواحد،وجمود اللغة السلطوية التي تفتقد المرونة والتفاعل مع عقلية الأجيال الشابة، التي تعايشت مع وسائل الكترونية (سمعية وبصرية) مثل الألعاب الرقمية

والحاسوب المحمول(لاب توب) والهاتف النقال(موبايل)..واستخدمت برامج التواصل عبر هذه الأدوات الجديدة بذكاء وإدمان وإفراط مثل تطبيقات المحادثة والدردشة (الماسنجر) والمدونات والفيس بوك وتويتروانستغرام ويوتيوب وغيرها الكثير، حيث تدفقت المعلومات، وتمت صياغتها وتداولها واستخدامها، بعيداً عن نظر الرقيب، وقد اضمحلت صورة السياسي، وتآكلت تدريجياً، سلطة الحاكم الذي كان يحتكر الثروة والسلاح والمعلومات ويوظفها، وفقاً لمصالحة ورغباته وأهدافه.

الانفجار غير المتوقع من قبل جميع الأنظمة العربية الحاكمة، الذي بدأ في تونس وانتقل إلى مصر ثم إلى ليبيا واليمن وسوريا، وأخيراً العراق ولبنان والسودان والجزائر،وغيرها،وما تزال تداعياته مستمرة، كان نتيجة عدة عوامل سياسية واجتماعية وتقنية، تجمعت تحت ظروف معينة،فيما يشبه التفاعل الكيمياوي الذي يقوم على التقاء عناصر طبيعية،تؤدي إلى تكوين مركبات جديدة،قابلة للانفجار من خلال شرارة يطلقها صاعق صغير، وذلك ينطبق على ما حدث في الشارع العراقي، حيث توفرت العناصر وتفاعلت، ثم جاءت تلك الشرارة، فأشعلت الحريق، وأنارت الطريق أمام الباحثين عن فرصة جديدة في الحياة والمستقبل.

أحد العوامل المؤثرة في أزمة النظام السياسي العربي،بعامة،والعراق بخاصة، هو(الشيخوخة) التي أدت إلى أمراض مزمنة،وعدم إتاحة الفرصة للدماء الشابة لكي تتدفق في شرايين الهيكل السياسي وتدعمه وتجدده وتطوره، من خلال تداول سلمي لمواقع المسؤولية،وربما تكون هذه الظاهرة أحد أسباب الأزمة الراهنة في العراق!

وامتداداً لهذه الظاهرة،فإن لغة التفاهم بين الحكام ، والجمهور الشاب المتعلم تكاد تكون منقطعة، أو(خارج التغطية) حيث يصعب على بعض القادة السياسيين مخاطبة الناس بلغة طبيعية، ويعاني بعضهم من صعوبة في الحديث أو التعبير عن أفكار بسيطة، يمكن لرجل الشارع العادي أن يجيدها بلباقة مدهشة!

ثمة عجز في التواصل والتفاهم نراه واضحاً في لغة الإعلام الرسمي، الذي يقوم على التمجيد المفرط لرموز السلطة والأحزاب الحاكمة، وتبنّي الرأي الواحد، وتحريم الرأي الآخر،والاعتماد على مسار عمودي رأسي، يتلقى (الأوامر) من قمة القيادة السياسية،ويبلغها إلى الناس،عبر جهاز إعلامي رتيب، يرفض الإبداع، ويفتقد المواهب،ويزدحم بالمتملقين والمنافقين، في حين وجد ملايين الشباب فرص التواصل(الشبكي) متعدد الخيارات، لا يعرف الحواجز،حيث يمكن تغيير(القنوات) بلمسة زر

صغير، والإبحار، في شبكة الإنترنيت، ضمن فضاء معلوماتي بدون حدود أو قيود.

هذه الفجوة في التواصل، بين الحكام والمحكومين، جعلت الخطاب الرسمي يتردد في واد، والناس يعيشون في واد آخر،ومن ثم فإن الحقيقة المطلقة التي يزعمها الحكام أصبحت موضع شك وانتقاد ورفض أحياناً!

يضاف إلى تلك العناصر، وربما يحركها، وجود أخطاء رسمية وفضائح عائلية وممارسات حكومية فاشلة وتبذير في الثروات، وتزوير في الانتخابات، وقصص فساد معلنة، لا يمكن التستر عليها،وكل ذلك يشكل مادة افتراضية ساخنة تتناقلها المواقع الالكترونية ويتبادلها الشباب دون رقابة أو قيود،فتزيد من لهيب النفوس!

إذا كان الخطاب الإعلامي التقليدي الرتيب يفتقد الحوار والإقناع فإن زيادة مساحة الإبداع في التواصل واعتماد الكفاءات الشابة في إدارة عملية التفاهم بين السلطة والجمهور سوف يطفيء فتيل التوتر ويبرد الإشتعال في قلوب الكثير من السباب المتحمسين الذي يسيطر عليهم الغضب نتيجة القطيعة والجمود في لغة الخطاب السياسي وتحطم آمال جيل ما بعد عصر الدكتاتورية!

التظاهرات بركان شعبي عفوي فجرته سنوات من التقصير والفشل والصراع السياسي،ومهما حاولت بعض الأطراف حرف تلك العفوية عن مسارها الحقيقي،واتهام المشاركين فيها بالانحياز أو الارتباط بجهات خارجية،يظل الهدف واضحاً أمام الجميع وهو صنع مستقبل الشعب العراقي، والدفاع عن مصلحة الوطن،ولا بد لهذه الحشود الشعبية أن تشق طريقها في دروب السياسة الوعرة وتجد طريقا لقوتها المندفعة، وتحتل مكاناً في مواقع المسؤولية والقيادة خلال المرحلة المقبلة، وقد كان الإصرار الشعبي على اختيار رئيس وزراء جديد يرضي المتظاهرين من خارج المنظومة الحزبية الحاكمة أول تعبير عن التغيير السياسي،وينبغي أن تفرز الاحتجاجات قيادات وطنية حقيقية،قادرة على الإندماج في الهيكل السياسي وتطويره، وأن ترسم أهداف واقعية وتطرح مشروعات تنموية قابلة للتطبيق،لأن عالم السياسة يقوم على صراع القوة،ومن مستلزمات نجاحه التنظيم والتخطيط والعمل،ومن الحكمة أن يجري الإصلاح

والتصحيح في النظام السياسي وفق الدستور والقوانين بعيداً عن العنف والتدمير!

إن النظام الديمقراطي من المفترض أن يعالج أمراضه ويصحح أخطائه بنفسه، وفق الآليات الدستورية،فيمكن تعديل الدستور وتشريع قوانين جديدة وتصعيد قيادات شابة عبر صناديق الاقتراع،ومن المهم أن يحرص الجميع على الاستقرار والأمن في كل خطوة نحو الإصلاح،وحذار أن تنزلق المركبة السياسية نحو الهاوية على ركام الحاضر وأنقاض الماضي.
مراهنة العراقيين على المستقبل تتجه نحو تعزيز دور الطبقة العلمية المثقفة، واعتماد الكفاءات العلمية في المناصب المهمة،فالمثقف الحر مصدر إشعاع وعطاء وإبداع لا يعيش ولا ينمو إلا في بيئة شعبية سليمة،لذلك وجد الكثير من المثقفين أنفسهم منخرطين تلقائياً في الحراك الجماهيري،منذ بدايته،وأصبح بعضهم أيقونات ساطعة في المشهد الإعلامي والإبداعي المساند للتظاهرات،ولا شك ان وجود المثقفين في ساحات التظاهر يضفي على فعالياتها صبغة الوعي في تحديد الأهداف الشعبية والتعبير عنها من خلال شعارات وطنية خالصة،وسيكون صوت المثقف مثل بوصلة الوطن أمام الشباب المتحمسين الذين قد يندفعون نحو العنف، ويبتعدون عن مساحة الاحتجاج السلمي،وقد تجرفهم تيارات التدخل الخارجي وتشوه قضيتهم المشروعة الواضحة.
إن حضور المثقفين ومشاركتهم فعلاً وعطاءاً، في قلب التظاهرات، يجعل الوعي حاضراً والفكر فاعلاً،وهو يرسم صورة مشرقة للمطالب الوطنية،وينقذ العقل الجمعي من الفوضوية،ويعيد مسارات الاحتجاج في الشارع الساخن إلى طريقها المستقيم دون انحرافات خطيرة!

**سيرة المؤلف:**

**د.محمد جاسم فلحي الموسوي**

- **كاتب وأستاذ جامعي عراقي**
- **مواليد بغداد(العراق) / عام ١٩٥٩ م**
- **أستاذ الإعلام المساعد في جامعة بغداد وجامعة عمر المختار في ليبيا**
- **رئيس قسم الصحافة في كلية الاعلام جامعة بغداد ٢٠١٢**
- **معاون عميد كلية الاعلام جامعة بغداد ٢٠١٤**
- **بكالوريوس في الإعلام / كلية الآداب ـ جامعة بغداد عام ١٩٨٢**
- **ماجستير بتقدير(امتياز) في الإعلام السياسي عن رسالة بعنوان(الاذاعات الموجهة ودورها في الحرب النفسية) من معهد البحوث والدراسات العربية جامعة الدول العربية عام ١٩٨٨**

- دكتوراه فلسفة في اختصاص الإعلام بتقدير (امتياز) عن اطروحة بعنوان(الوظيفة السياسية للتلفزيون) من قسم الإعلام كلية الآداب جامعة بغداد عام ١٩٩٨